

خبراء: المدن الاقتصادية تغير خارطة الاستثمار في المملكة

الرياض: خالد الزومان

أكد خبراء أن المدن الاقتصادية التي ولدت عقب تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، غيرت خارطة الاستثمار في المملكة، كونها ستدعم تنويع الاقتصاد المتنامي للمملكة وتقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل الوطني.

وحسب التقديرات فإن المملكة تستحوذ على 25٪ من إجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى امتلاكها أكبر احتياطي نفطي في العالم، كما تتوفر الطاقة للمشاركة الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعلها الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى الموارد الطبيعية في قطاع التعدين، كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يجعلها منفذاً سهلاً لإسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويتمتع سوقها بقدره شرائية عالية.

وقال عضو مجلس الشورى خليفة الدوسري في تصريح لـ "الوطن" إن المملكة تعيش طفرة كبرى في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي العهد والنائب الثاني، مشيراً أن هذه الطفرة ساعدت على إيجاد مناخ يدعم عمليات الاستثمار في جميع القطاعات، وذلك بفضل تطوير التنظيمات المتعلقة بذلك، متوقفاً أن تكون المركز الاقتصادي والمالي للشرق الأوسط قريباً، مستغلاً بإعلان أكبر ميزانية خلال الأزمة المالية العالمية دون غيرها من دول العالم بما يؤكد السياسات المتزنة والخبرة العالية وبعد النظر للملك عبدالله بن عبدالعزيز في كيفية إدارة توجهات المملكة الاقتصادية، مع دعمه المتواصل للسلام عالمياً من خلال عدد من المبادرات التي صبت في صالح التنمية للمنطقة والعالم.

وقال الدوسري إن دخول المدن



(تصوير: عبدالرزاق الإدريسي)

عقارات تم الانتهاء من تشييدها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

الاقتصادية حيز العمل سيعزز النمو الاقتصادي، ويساهم في تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل الجديدة، ونقل التقنية وتوطينها، وتنمية الصادرات، وتوثيق العلاقات التجارية؛ مما يمثل ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة. من جانبه اشتهر نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالله العمار إنشاء المدن الاقتصادية تداراً اقتصادياً نوعياً، مبنياً أنه سيرتبط عليه زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، بما ينقل الاقتصاد المحل من الاعتماد على الموارد النفطية الناضبة إلى التركيز على التوازن النسبي جداً في جميع القطاعات خاصة في القطاعين الصناعي والخدمي.

وأشار العمار إلى أن القرار سيعمد توظيف مزيد من السعوديين خلال الفترة المقبلة، حيث أنفقت عليه المملكة مليارات الريالات، بما يساهم أيضاً في وصول المملكة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، والتي أيضاً تستفيد منها المناطق المحيطة في المملكة تنموياً. وبما يوقف الهجرة إلى الملكة الضخاري في العاصمة الرياض، والعمام وجدة، فمبدأ أن قطاعات مختلفة ستستفيد من عمليات الإنشاء في هذه المناطق من أبرزها قطاعات المقاولات وصناعات البناء.

من جهته طالب الرئيس التنفيذي للشركة السعودية الكيمائية الدكتور محمد البدر الهيئة العامة للاستثمار بتقديم توصيات أكبر لحجم التقدم في أعمال المدن الاقتصادية، خاصة مع عدم وضوح الصورة أكثر منها بهدف تحقيق الاستفادة المثلى منها، إلى جانب الاستفادة من تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع في إنشاء المدن المتخصصة التي اعتبرها تجربة والتي انعكست على عدد من القطاعات الريفية في المملكة.

وشدد على أهمية إعادة النظر في

أهداف هذه المدن الارتقاء بتوازن الاقتصاد الإقليمي، وتحقيق التنوع الاقتصادي، واستحداث الوظائف، وزيادة التنافسية.

وأوضحت الهيئة أنها تملك الرؤية المستقبلية للمدن الاقتصادية وذلك بمساهمة زادت عن ١٥٠ مليار دولار، حيث يتبع عن ذلك الاستثمار الهائل ما يزيد عن مليون وظيفة، ويحطو عام ٢٠٢٠ يكون تعداد السكان في هذه المدن بين (٤-٥) ملايين نسمة.

ولكي تتوفر الخدمات الضرورية للتعديلهذه المجتمعات العريضة؛ يتطلب الأمر استثمارات ضخمة من القطاع الخاص، والاستخدام الكامل لإمكاناتهم التجارية والصناعية ستتيح مجالاً أكبر لفرص الاستثمار.

وأضافت أنه تم إنشاء هذه المدن، وبشكل خاص، على مواقع "الحقل الأخضر"، وبمفهوم استراتيجي كانت مياقها تلك الملكة لكي تقوم بدور إقليمي بارز، هذه المدن ستعكس السمات

المدينة الحديثة ويستخدم فيها أحدث خدمات الأنظمة الرقمية والبنيية التحتية. لقد تم تطوير هذه المدن الاقتصادية انطلاقاً من أحدث التصاميم وأكثرها نكافة في العصر الحديث ويشمل ذلك البنية التحتية المتطورة، والاستمرارية الدائمة لكل تلك الأنظمة التي تشكل تراكباً متسارداً ومغالياً في كل الأوقات داخل تلك المدن. واعتبرت الهيئة أن هذه البيئة الإيجابية والداعمة للأعمال بجانب الحوافز الغرية للاستثمار ستمتدح تنافساً ملحوظاً ومردوداً إيجابياً لكافة المشاريع بهذه المدن، إلى جانب البعد الصناعي داخل تلك المدن، هناك اعتبارات كثيرة وضعت لجعل الحياة داخل هذه المدن وفق أرقى المستويات، وتعد تلك الفكرة هي الأساسية في تصميم هذه المدن، فالعلاج، والرعاية الصحية، والنواحي الترفيهية على أحدث المستويات العالمية، تلك فإن الحياة داخل المدن الاقتصادية تتسم بطراز رفيع من العيش،

والعمل فيها يتم بمواصفات عالمية. وأوضح أن توفر المدن الاقتصادية بيئة مثالية لهؤلاء الذين يعيشون ويعملون فيها، حيث النسبة المتدنية للتلوث البيئي والإسكان الحديث المصم بأساليب عالية عناية الجودة، والمرافق الرياضية المتطورة ومراكز التجمعات، ومراكز العناية الصحية المتخصصة على أحدث طراز عالمي، مدارس عالمية تقدم مناهج عالمية لأطفال العالمين من كافة أرجاء العالم، وهناك مراكز التسوق الضخمة (المولات) والمطاعم التي تقدم أجود أنواع الأطعمة المختلفة من كافة بقاع العالم، تقدم هذه المدن الاقتصادية مستويات قياسية عالية للعيش والعمل في الملكة، وتوفر مكاناً مريحاً ومتطوراً لرجال الأعمال الجدد وعائلاتهم.

وأشارت الهيئة في دراسة دقيقة ظهرت حديثاً حول أفضل ٦٠ منطقة اقتصادية حرة وأكثرها نجاحاً، فإن مفهوم المدن

الاقتصادية تم تصميمه لتحسين النتائج القائمة حالياً. وبدوافع الابتكار قامت شركة القطاع العام مع الخاص، حيث إن المدن الاقتصادية تمثل كياناً شاملاً شامخاً، يحتوي على عناصر متكاملة تنطلق من مفهوم "العمل والعيش والترفيه". هذه المدن ليست مناطق جامدة أو مساحات محدودة، بل هي مدن حضرية حديثة تتسم بالحيوية والنشاط الإنساني وجمال التصميم؛ والذي يعكس قوة اقتصاديات المملكة مما يزيد من إيجابيات التنافسية وسط الأعمال في تلك المدن.

يذكر أن المملكة بذلت جهوداً كبيرة لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين البيئة الاستثمارية، بهدف تحقيق مزيد من التقدم والرفق الاقتصادي، وتمثل ذلك في الخطوات الجادة للإصلاح الاقتصادي، ويمثل برنامج ١٠ في ١٠ نموذجاً تطبيقياً لنهج تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة، حيث يترجم البرنامج رؤية الهيئة العامة للاستثمار في رفع تنافسية المملكة دولياً في جذب الاستثمار كعاصمة الطاقة وحلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب، كذلك تجسيد رسالتها التي ركزت على أهمية إنشاء بيئة عمل صحية جاذبة إضافة إلى توفير خدمات شاملة للمستثمرين، وحسب الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار، فإن هناك عدداً من الأسباب الداعية للاستثمار في عدد من القطاعات الاستراتيجية التي تمتلك فيها المملكة العربية السعودية مزايا نسبية عالية، سواء على مستوى المنطقة أو العالم، فالمملكة تحتل المركز الأول في العالم في حيث انخفاض أسعار الطاقة التي تعتبر ميزة تنافسية للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على الطاقة، وبشكل عام فإن الاستثمار في السعودية يحقق للمشاريع المحلية والأجنبية معدلات ربحية عالية، مع نسبة مخاطرة منخفضة.